شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا
شركة مساهمة مصرية طبقاً لإحكام القانون رقم ١٥٩ لسنه ١٩٨١
قطاع التكاليف والاستثمار

السادة/ البورصة المصرية

تحيه طيبه وبعد/...

نتشرف بأن نرسل لسيادتكم الاتى:-

١- تقرير مراقب حسابات الشركة عن القوائم المالية المعدة طبقا لقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠ لسنه ٢٠١٥ عن الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٤/٩/٣٠)

٢- تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية المعدة طبقا لقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠ لسنه ٢٠١٥ عن الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٤/٩/٣٠)

٣- قائمة المركز المالى فى ٢٠٢٤/٩/٣٠

٤- قائمة الدخل فى ٢٠٢٣/٩/٣٠

٥- قائمة الدخل الشامل المنفردة فى ٢٠٢٤/٩/٣٠

٦- قائمة التغير فى حقوق الملكية فى ٢٠٢٤/٩/٣٠

٧- قائمة التدفقات النقدية فى ٢٠٢٤/٩/٣٠

٨- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠٢٤/٩/٣٠

شاكرين لسيادتكم حسن تعاونكم معنا

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ....

مسئول الاتصال
مدير علاقات المستثمرين

"محاسب/ عرفات بدراوى راغب"

المركز الرئيسى : ١٩ ش الجلاء – طنطا ت: ٠٤٠/٣٥٤٨٣٨٤ - ٠٤٠/٣٥٤٨٥٤٧ تلفاكس
E-mail: deltamillscommuter@gmail.com deltamills2@gmail.com

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

تقرير
الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية
لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا
في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية ، والمتمثلة في قائمة المركز المالى فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية واللوائح المصرية ذات العلاقة ، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها ". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود.

ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالى لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم إكتشافها فى عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس الإستنتاج المُتحفظ :

- بلغ صافى الربح بعد الضريبة عن الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٤/٩/٣٠ نحو ٩٠,٨٠٨ مليون جنيه مقابل نحو ٤٩,٩٨٠ مليون جنيه خلال الفترة المثيلة من العام المالي السابق بزيادة قدرها ٤٠,٨٢٨ مليون جنيه ، وقد ساهمت الإيرادات الناتجة عن غير أنشطة الشركة الرئيسية ومنها الفوائد الدائنة ، إيرادات وأرباح متنوعة بنحو ١٠٣,٩٧٢ مليون جنيه وبنسبة ١١٤,٥٠% من الربح المُحقق مما ساهم في زيادة الربح المُحقق بنحو ٦١,٧٤٥ مليون جنيه عن المستهدف خلال الفترة والبالغ نحو ٢٩,٠٦٣ مليون جنيه وبنسبة تحقيق مستهدف بلغت ٣١٢,٤٦% مما يشير إلى عدم دقة التقديرات بالموازنة للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤.
- عدم قيام الشركة بتعديل المادة رقم (٧) من النظام الأساسي للشركة والسجل التجاري وفقاً لأخر تعديلات على هيكل المساهمين.
- لم تتضمن نسخة السجل التجاري وفقاً لأخر مُستخرج رسمي بتاريخ ٢٠٢٤/٨/١٥ بعض البيانات والملاحظات الخاصة بتعديل بعض مواد النظام الأساسي للشركة والمُتعلقة برأس مال الشركة ونسب المُساهمة رغم وجود تلك البيانات بنسخة السجل التجاري بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢.

تم إثبات الأرصدة الدفترية للأصول الثابتة والبالغ قيمتها نحو ٢٨٩,٧٧٣ مليون جنيه (بعد إستبعاد مجمع الإهلاك بنحو ٦٠٨,٧٩٨ مليون جنيه) ، وقد تبين بشأنها ما يلي :

- وجود الدعوي رقم ٢٠١٢/٢٧٣ مدني مُقامة ضد الشركة من ملاك مطحن خالد بن الوليد بشبين الكوم (ورثة يعقوب سابا) للمطالبة بإستعادة أرض المطحن وآلاته وتم تداول الدعوي بمراحل القضاء وبجلسة ٢٠٢٣/١٢/١٩ إعتنقت محكمة النقض ما يدعي به الطاعنون من أن ملكية مورث المدعين قد أخذت غصباً وبدون تعويض يذكر.
- أعيدت الدعوي لإستئناف شبين الكوم والتي قامت بمسايرة الإتجاه الذي ذهبت إليه محكمة النقض والقضاء بإحالة الدعوي لمكتب الخبراء لإعادة تقدير قيمة الأرض بالقيمة الحالية التى قد تصل إلى ١٠٠ مليون جنيه (طبقاً لرأي رئيس القطاع القانوني بالشركة) ، وبجلسة مجلس الإدارة رقم (١٠) لسنة ٢٠٢٤ في ٢٠٢٤/٨/٢٥ تم عرض كتاب السيد المهندس/ الرئيس التنفيذي للشركة

والمُرفق به مذكرة السيد/ رئيس القطاع القانوني في هذا الشأن ، وتم طلب الموافقة على عرض الأمر على مجلس الإدارة للنظر في الإستعانة بمكتب الأستاذ/ محمد فريد الديب المحامي لمباشرة هذه الدعوي ، وتم العرض على مجلس الإدارة ووافق المجلس على الإستعانة بمكتب الأستاذ/ محمد فريد الديب المحامي لمباشرة هذه الدعوي وذلك مقابل مبلغ ٣ مليون جنيه على دفعتين ١,٥ مليون جنيه مُقدم ، ١,٥ مليون جنيه بمجرد صدور حكم فيها لصالح الشركة وفى حالة الخسارة يتم رد الدفعة المُقدمة بعد خصم مبلغ ١٠٠ ألف جنيه.

- تضمنت الأصول الثابتة (أراضي) ما يلي :

* **نحو ٣٠,٠١٧ مليون جنيه** قيمة أرض مطحن كفر النوار والبالغ مساحتها طبقاً للعقد الإبتدائي المؤرخ ٢٠٢٠/١/٢٧ حوالي ٤ فدان و١٤ قيراط و٢١ سهم ، حيث قامت الشركة بسداد مبلغ ٦ مليون جنيه بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٧ قيمة المُتبقي من ثمن الأرض والمُقرر سدادها وفقاً للعقد بعد التسجيل وذلك بناءً على تعهد من الجمعية التعاونية الإنتاجية في ذات التاريخ بإتمام التعاقد بالشهر العقاري في أقرب وقت وهو ما لم يتم حتى تاريخ نهاية الفحص في ٢٠٢٤/١٠/١٧.

يتعين سرعة نهو الإجراءات القانونية بشأن تسجيل العقد النهائي وتوثيقه بالشهر العقاري حفاظاً على حقوق الشركة.

* **نحو ١٠,٠٧٣ مليون جنيه** قيمة أرض مجمع المخابز الآلية بينها والبالغ مساحتها ٢٣٨٤,٧٠م٢ والمُسدد قيمتها بالكامل بتاريخ ٢٠١٠/٤/٤ والمُحرر عنها عقد بيع إبتدائي ما بين الشركة ومجلس مدينة بنها في ٢٠٢٢/١٠/٣٠ وبالتقدم للشهر العقاري بينها وبعد إستخراج شهادات القيود والمطابقة لأرقام قطع الأرض محل العقد تبين أن بعض هذه القطع غير مُسجل بملكية مجلس مدينة بنها.

- تضمنت إضافات الأصول الثابتة في ٢٠٢٤/٩/٣٠ بالخطأ المبالغ التالية :

* نحو ٨٠ ألف جنيه (مباني) قيمة عدد ٥٠ متر كابل نحاس كهربائي لزوم نقل كمبروسور من مكان إلى مكان آخر بمطحن سرس الليان بالمنوفية بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٢٣.
* نحو ١٠,٥٠٠ ألف جنيه (عدد وأدوات) قيمة صيانة عدد ١٠ طفايات حريق خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٤ ، وصحتها مصروفات صيانة.

- ما زالت السيارة رقم (٦٤٧٨ ق.م.ب) نقل نصر ١٩٠ والمقطورة رقم (٦٩١٨ ق.ف.ج) التابعة لقطاع القليوبية المُتحفظ عليهما بمركز نقطة شبراخيت منذ ٢٠٢١/١٢/١٣ أثر حادث رقم

١٩٣٧٥ والتي تم تسليمها إلى جهاز مشروعات الخدمة الوطنية للقوات المسلحة في ٢٠٢٣/٣/٣٠ ، وقد صدر قرار من السيد المستشار المحامي العام الأول لنيابة جنوب دمنهور الكلية بتاريخ ٢٠٢٤/١/٣ بإلغاء تسليم السيارة والمقطورة إلى جهاز مشروعات الخدمة الوطنية وإعادة السيارة إلى مكان الإيداع ، إلا أن الوضع ما زال قائماً حتى نهاية الفحص في ٢٠٢٤/١٠/١٨.

بلغ المخزون في ٢٠٢٤/٩/٣٠ نحو ١٠٣,١٢٢ مليون جنيه ، وبالمراجعة تبين ما يلى :

- مخالفة معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) – فقرة ٩ – والتى تقضى بأنه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافى القيمة الإستردادية (البيعية) أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط ، ويتصل بما سبق من أن الإيضاح رقم (٤-٤) والخاص بالمخزون ضمن الإيضاحات المتممة تضمن أن " الخامات ومواد التعبئة والتغليف وقطع الغيار تُقيم بإتباع طريقة المتوسط المتحرك " ونشير في هذا أنها طريقة من طرق حساب التكلفة وليست طريقة تقييم للمخزون طبقاً للفقرة رقم (٢٥) من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) والتى تنص على " تستخدم طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً أو طريقة المتوسط المرجح فى تحميل تكلفة المخزون فى حالات بنود المخزون ".
- لم نتحقق من مخزون الخامات الرئيسية من الأقماح ملك الشركة بكمية حوالى ١,٣٠٠ ألف طن قمح أجنبى ٧٢% والبالغ قيمته نحو ١٥,١٦٦ مليون جنيه ، وملك الهيئة العامة للسلع التموينية بكمية بلغت حوالى ٢٧,٠١٠ ألف طن من القمح الأجنبى ٨٧,٥% وحوالى ١١٠,٢٥٨ ألف طن من القمح المحلى ، وذلك لعدم إجراء تصفية صفرية للصوامع والمطاحن والشون فى ٢٠٢٤/٩/٣٠.
- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن ضعف الرقابة على مخلفات الطحن (ناتج الغربلة) بمطاحن الشركة وعدم إتباع دورة مستندية لتلك المخلفات إكتفاءً بالدورة المستندية لبيع المخلفات ، وقد بلغت كمية القمح المطحون ٨٧,٥% بمطاحن الشركة مختلف الدرجات حوالى ٣٥١,٦٧٣ ألف طن خلال الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٤/٩/٣٠ بما يعادل حوالى ٣٤٣,٥٠٧ ألف طن قمح ٢٤ قيراط – طبقاً للمركز الإحصائى المُعد بمعرفة الشركة – بفارق قدره حوالى ٨,١٦٦ ألف طن فى حين بلغت كمية المخلفات المباعة حوالى ٤,٠٤٩ ألف طن فقط بفارق قدره ٤,١١٧ ألف طن.

ويتصل بما سبق من وجود تفاوت في أسعار بيع هذه المخلفات حيث أن متوسط أسعار البيع تراوح من ٣٨٣ جنيه للطن إلى ٣,٨١٨ ألف جنيه للطن بمطاحن الشركة.

- تضمن مخزون قطع غيار مطحن الإتحاد بالغربية بالخطأ مبلغ نحو ٣٧٣,٠٧٦ ألف جنيه قيمة مروحة ضغط عالي ٤٥ كيلو تم تحويلها من حساب التكوين الإستثماري (مطحن شبين الكوم بالمنوفية) إلى مطحن الإتحاد في ٢٠٢٤/٨/٨ وصحتها حساب التكوين الإستثماري (مطحن الإتحاد بالغربية).
- عدم سلامة تقييم مخزون الإنتاج التام فى ٢٠٢٤/٩/٣٠ والبالغ نحو ١٣,٥٨٥ مليون جنيه ، حيث تلاحظ ما يلي :

* تم تقييم المكرونة (الحرة والسائبة) بمبلغ نحو ٤,٥٤١ مليون جنيه وصحته نحو ٤,٧٧٣ مليون جنيه بفارق قدره نحو ٢٣٢ ألف جنيه وذلك لوجود خطأ في حساب أساس تكلفة التقييم.
* تم تقييم النخالة الحرة ٧٢% بمبلغ نحو ٦٠٣,٠٦٦ ألف جنيه وصحته نحو ٥٤٦,٠٨٨ ألف جنيه بفارق قدره نحو ٥٦,٩٧٨ ألف جنيه وذلك لتقييمها بمبلغ ١٠,٧٦٧ ألف جنيه للطن على أساس متوسط سعر البيع خلال الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٤/٩/٣٠ ، وذلك رغم أن أخر سعر بيع طبقاً لبيانات ومستندات الشركة ٩,٧٥٠ ألف جنيه للطن إبتداءً من ٢٠٢٤/٩/٣٠.
* تم تقييم الدقيق الفاخر ٧٢% بمبلغ نحو ٨,٣٣٩ مليون جنيه وصحته مبلغ نحو ٨,٣٧٥ مليون جنيه بفارق قدره نحو ٣٦ ألف جنيه وذلك لوجود أخطاء في حساب تكلفة الدقيق الفاخر ٧٢% نتيجة عدم سلامة توزيع المنتج العرضي (الخليط والزوائد) على أنواع الدقيق الفاخر ٧٢% المختلفة.

بلغ رصيد العملاء (المدين) في ٢٠٢٤/٩/٣٠ مبلغ نحو ١٥٧,٩٧٤ مليون جنيه ، ونحو ٢٠,٤٣٧ مليون جنيه رصيد دائن ، يتضمن الآتي :

- مبلغ نحو ١٠٣,٢١٦ مليون جنيه قيمة المُستحق على مسحوبات عملاء دقيق باقي منظومة المكرونة يتمثل في باقي مسحوبات العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ والمُنصرف خلال الفترة المالية حتى ٢٠٢٤/٩/٣٠ منها (نحو ١٩,١٩٠ مليون جنيه مضارب الدقهلية ، نحو ٢٠,٢٠٨ مليون جنيه الشركة العامة لتجارة السلع الغذائية ، نحو ٥,١٤٥ مليون جنيه شركة يونيفرت ، نحو ٥٤,٣٠٠ مليون جنيه مصنع مكرونة الأميرة) ، وذلك بالمخالفة لشروط التوجيه الوزاري رقم

(٤٣) لسنة ٢٠٢٢ والصادر في ٢٠٢٢/١٠/١٦ من وزارة التموين والتجارة الداخلية والمتضمن السداد خلال ٣٠ يوم.

- عدم إجراء المطابقات اللازمة مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية أو الشركات تحقيقاً لأرصدة منظومة المكرونة.
- صدرت من الشركة القابضة للصناعات الغذائية عدة خطابات للشركة خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٤ حتي سبتمبر ٢٠٢٤ بتخصيص كميات من الأقماح ملك الهيئة العامة للسلع التموينية وذلك مقابل تسليم كميات من الدقيق الفاخر ٧٢% لبعض الشركات لإنتاج المكرونة التمويني ، إلا أنه قد تبين عدم إلتزام الشركات المنتجة للمكرونة بسحب كميات الدقيق الخاصة بها خلال تلك الفترة وذلك وفقاً للمستندات والبيانات المُسلمة لنا من الشركة.
- تم عقد إتفاق بين الشركة وجمعية أمان التعاونية الإستهلاكية لتوريد أغذية جافة لقطاع الحماية المجتمعية وبناءً عليه تم صدور أمر توريد للشركة لتوريد ٢٥٠٠ طن مكرونة عبوات زنة ١٠ كيلو بمبلغ ٥٠ مليون جنيه ، **وبالفحص تبين ما يلي :**

* بلغت قيمة المسحوبات خلال الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٣/١٠/٣١ نحو ٣٦,٤٨٥ مليون جنيه ونظراً للتقاعس عن السداد حيث بلغ المُسدد حتى ٢٠٢٤/٩/٣٠ نحو ٢٣,٨٧٧ مليون جنيه على دفعات الأمر الذي أدي إلي تفاقم المديونية والتي بلغت نحو ١٢,٦٠٨ مليون جنيه باقي قيمة مسحوبات الفترة من يوليو حتي أكتوبر ٢٠٢٣.

- تضمنت الحسابات المدينة لدى المصالح والهيئات مبلغ نحو ٨,٤٩١ مليون جنيه قيمة ضرائب مستقطعة بمعرفة الغير لم نواف بالشهادات المؤيدة لها.
- تضمنت الأرصدة المدينة الأخري مبلغ نحو ١,٨٦٠ مليون جنيه قيمة تأمينات لدي الغير لم ترد الشهادات المؤيدة لها.
- بلغت أرصدة الحسابات الجارية بالبنوك وهيئة البريد في ٢٠٢٤/٩/٣٠ مبلغ نحو ٩٩٨,٥٣٥ مليون جنيه بنسبة عائد على الحساب الجاري تراوحت من ٦% إلى ٢٣,٥% منها ما يلي :

* مبلغ نحو ١٢,٨٠٤ مليون جنيه بهيئة البريد بنسبة عائد ٦%.
* مبلغ نحو ٥,٤٩٤ مليون جنيه ببنكي القاهرة والإسكندرية لا يوجد عائد عليها.

- وجود رصيد في ٢٠٢٤/٩/٣٠ قدره ١٠٩٢٥,٧٥ دولار بحساب بنك مصر بالدولار حـ/٤٤٧٣ وقامت الشركة بإثباته بسعر إقفال ٢٠٢٤/٦/٣٠ بمبلغ ٥٢٤,٢١٧ ألف جنيه مصري دون القيام بإعادة تقييم الرصيد على سعر الإقفال في نهاية يوم ٢٠٢٤/٩/٣٠ وذلك بالمخالفة للفقرة رقم

(٢٣) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) – الخاص بآثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية – والتي تنص على " في نهاية كل فترة مالية تترجم البنود ذات الطبيعة النقدية بعملة أجنبية بإستخدام سعر الإقفال ".

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن وجود مبلغ ٢,٩٦٤ ألف جنيه مُجمد ببنك مصر فرع بنها يمثل قيمة الشيك رقم ٣٠٥١٢٥٩٢ الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٨ بإسم السيد/ محمد محمد رفاعي ، وذلك رغم قيام الشركة بإصدار شيك أخر للمذكور برقم ٣١٢٩٧٩٨٨ بتاريخ ٢٠١٣/٩/٨ وقام بسحب الشيك بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٥.
- وجود فروق في الأرصدة الدفترية لبعض البنوك في ٢٠٢٤/٩/٣٠ ما بين مذكرات التسوية ومرفق أرصدة البنوك منها (أبو ظبي الأول / عودة ، بنك مصر قمح مصري).

بلغت المخصصات بخلاف الإهلاك في ٢٠٢٤/٩/٣٠ نحو ٣٠٥,٩٢٧ مليون جنيه بزيادة قدرها ٤٤,٧٣٢ مليون جنيه عن أرصدة ٢٠٢٤/٧/١ والبالغة نحو ٢٦١,١٩٥ مليون جنيه ، وذلك بعد تدعيم المخصصات بمبلغ ٥٠ مليون جنيه وإستخدام مبلغ ٥,٢٦٨ مليون جنيه ، وبالمراجعة تبين بشأنها ما يلى :

- بلغ مخصص ضرائب متنازع عليها نحو ٢٢٦,٧٦٧ مليون جنيه ومبلغ ١٢,٣٣٣ مليون جنيه مُجنب بالأرصدة الدائنة وذلك لمواجهة الخلاف الضريبي بين الشركة ومصلحة الضرائب المصرية على ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة على إيرادات القمح المطحون (منظومة الخبز الحر – نخالة منظومة) وخلافات ضريبية أخري على ضريبة القيمة المُضافة عن السنوات من ٢٠١٣/٦ حتى ٢٠١٩/٦ والبالغ قيمتها نحو ٢٣٥ مليون جنيه وفقاً لأخر مطالبة سداد في ٢٠٢٤/٥/٢٣ وقد تم سداد نحو ١٥ مليون جنيه منها قيمة فروق تكلفة الطحن على أساس تكلفة طحن بمبلغ ٢٠٥ جنيه بدلاً من ١١٢,٥ جنيه للطن ليصبح جملة المطالبة نحو ٢٢٠ مليون جنيه مُكون عنها مُخصص في ٢٠٢٣/٦/٣٠ بمبلغ نحو نحو ٢٢٦,٧٦٧ مليون جنيه هذا بخلاف المبلغ المُجنب بالأرصدة الدائنة لمقابلة الخلافات الضريبية على القيمة المُضافة عن عمولة تسويق القمح المصري عن الفترة من ٢٠١٧/٦ حتى ٢٠١٩/٦ بمبلغ نحو ١٢,٣٣٣ مليون جنيه ليصبح المبلغ نحو ٢٣٩,١٠٠ مليون جنيه.

ونُشير في هذا الصدد إلى أن جميع السنوات تم نظرها بلجان الطعن وإنهاء المنازعات ومرفوع بشأنها قضايا ما زالت متداولة في ضوء ما تم تقديمه لنا من مُستندات ومُذكرات طعون

من الشركة وما حصلت عليه الشركات الشقيقة بأحقيتها في تخفيض الضريبة المستحقة على مقابل تكلفة الطحن وذلك بناءً على تطبيق ما جاء بالتعليمات التنفيذية للفحص رقم (٦٦) لسنة ٢٠٢١ بشأن إستدراك التعليمات التنفيذية للفحص رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٥ بشأن أسس محاسبة المطاحن التموينية والصادرة من مصلحة الضرائب المصرية ، يتضح أن الخلاف الضريبي في ضوء ما سبق نحو ٨٥ مليون جنيه مما يُشير إلى وجود زيادة قدرها نحو ١٤١,٧٦٧ مليون جنيه في المُخصص المُكون بخلاف مبلغ نحو ١٢,٣٣٣ مليون جنيه المُعلي بالأرصدة الدائنة.

فضلاً عن الخلاف عن ٢٠١٤/٦ : خلاف على ضريبة تكلفة الطحن بمبلغ نحو ٣٠,١٣٤ مليون جنيه محل الدعوي رقم ٥٥٤٠٣ لسنة ٧٢ قضاء إداري القاهرة وتم الحكم فيها بجلسة ٢٠٢١/٦/٢٤ بعدم قبول الدعوي شكلاً لرفعها بعد الميعاد وقد تضمن الحكم أنه كان يتعين على الشركة متابعة إجراءات إختصام القرار المطعون فيه وفق المواعيد القانونية المحددة في مدة أقصاها ٦٠ يوماً من تاريخ إخطارها بقرار لجنة التظلمات في ٢٠١٦/٣/٧ إلا أنها تقاعست عن ذلك وتراخت في إقامة الدعوي حيث لم تقم برفعها إلا بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٢ ، ومُكون مقابلها مخصص بكامل القيمة.

* بلغ مخصص عقوبات المطاحن نحو ٢٥ مليون جنيه تم تكوينه خلال الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٤/٩/٣٠ ، علماً بأنه تم تأثير حقوق الملكية (خسائر مُرحلة) بمبلغ نحو ٤,٦١٣ مليون جنيه قيمة غرامات تموينية تخص العام المالي السابق ٢٠٢٤/٢٠٢٣ على مطاحن (سرس الليان ، ١٥ مايو ، كفر الشيخ ، دسوق) عن الفترة من ٢٠٢٣/١٠/١ حتى ٢٠٢٤/٦/٣٠ ، بخلاف وجود مبلغ نحو ٣٩٠,٢٨٦ ألف جنيه قيمة غرامات نقص أوزان وتصرف في الدقيق تخص السنة الحالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ وهذا طبقاً لبيانات ومُستندات الشركة المُسلمة لنا.

* بلغ مخصص مطالبات القضايا نحو ٥٤,١٦٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٩,٧٣٢ مليون جنيه عن المخصص في ٢٠٢٤/٧/١ والبالغ نحو ٣٤,٤٢٨ مليون جنيه وذلك بعد تدعيم المخصص بمبلغ ٢٥ مليون جنيه وإستخدام مبلغ ٥,٢٦٨ مليون جنيه تعويضات قضايا عمالية.

- عدم تضمين الإقرار الضريبي عن الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ حتي ٢٠٢٤/٩/٣٠ مبلغ نحو ٥٠ مليون جنيه قيمة ما تم تدعيم المخصصات به خلال فترة المركز المالي.

- عدم صحة حساب إهلاكات الأصول الثابتة لأغراض حساب الضريبة في ٢٠٢٤/٩/٣٠ حيث تم حساب الإهلاك الضريبي بنسبة ٢٥% لإضافات الحاسب الآلي والبالغة ٣,٩٥٠ ألف جنيه تم إضافته بإدارة الشركة خلال شهر أغسطس ٢٠٢٤ ، وذلك بالمخالفة للمادة رقم (٢٥) من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والتى تنص على أنه " يكون حساب الإهلاكات لأصول المنشأة على النحو الآتى : (أ) الحاسبات الآلية ونظم المعلومات والبرامج وأجهزة تخزين البيانات نسبة ٥٠% من أساس الإهلاك لكل سنة ضريبية ".

بلغت أرصدة الموردين فى ٢٠٢٤/٩/٣٠ نحو ٢٨٠,٣٥١ مليون جنيه (دائن) ، نحو ١٩,٧٩٨ مليون جنيه (مدين) ، وبالمراجعة تبين عدم إجراء المطابقات اللازمة فى ٢٠٢٤/٩/٣٠ مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدتها الدائنة البالغة نحو ٢٤٣,٤٩٦ مليون جنيه والمدينة البالغة نحو ١٩,٠٦٨ مليون جنيه.

- لم تقم الشركة بإجراء مطابقة حسابية مع الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية على أرصدة حساباتها الدائنة بالشركة فى ٢٠٢٤/٩/٣٠ والبالغة نحو ٦,١٣٦ مليون جنيه ، وقد تم سداد مبلغ نحو ٥,٨٥٢ مليون جنيه المستحق عن شهر سبتمبر ٢٠٢٤ فى ٢٠٢٤/١٠/١٠ بفارق قدره نحو ٢٨٤ ألف جنيه.

- تضمن حساب تأمينات للغير بحساب الأرصدة الدائنة الأخري المبالغ التالية :

* نحو ١,١٥٨ مليون جنيه أرصدة متوقفة تخص مخابز منظومة الخبز الطباقي منذ عام ٢٠١٤.
* نحو مليون جنيه تأمينات للغير يمثل أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات.

- تضمنت قائمة الدخل بعض المصروفات التقديرية منها نحو ٩,٤٤٦ مليون جنيه تتمثل في قيمة أجور (حوافز إنتاج وسائقين وحمولات زائدة) وعلاج.

- تم تحميل الأجور في ٢٠٢٤/٩/٣٠ بمبلغ نحو ٤,١٥٧ مليون جنيه بدلاً من حساب الخسائر المُرحلة وذلك قيمة المكافأة التى تم إعتمادها بقرار مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (١٢) لسنة ٢٠٢٤ بتاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٦ والذي نص على " وافق مجلس الإدارة على منح مكافأة شهر لجميع العاملين المتواجدين بالخدمة يوم ٢٠٢٤/٩/٢٢ " ، بمناسبة إنتهاء السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وإنعقاد الجمعية العامة للشركة.

- تضمن حساب خدمات مشتراه في ٢٠٢٤/٩/٣٠ مبلغ نحو ٥١٠ ألف جنيه تحت مسمي صندوق موازنة الأسعار يمثل قيمة المستحق لصندوق موازنة الأسعار والأنشطة بالشركة القابضة

للصناعات الغذائية متضمن مبلغ عشرة جنيهات عن كل طن نخالة وذلك دون الوقوف على السند القانوني لهذا الأمر وذلك رغم قيام الشركة ببيع النخالة لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية مقابل الحصول على عمولة بنسبة ١٥% من قيمة البيع.

- لم يتم حساب وتحميل نسبة المساهمة التكافلية بنظام التأمين الصحى الشامل بنسبة ٢,٥ فى الألف من جملة الإيرادات عن فترة المركز المالي والتى تبلغ نحو ١,٧٠٠ مليون جنيه وذلك بالمخالفة للقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ ، والكتاب الدورى رقم (٤١) لسنة ٢٠١٨ الصادر من مصلحة الضرائب المصرية.

- تضمنت الإيرادات فى ٢٠٢٤/٩/٣٠ المبالغ التالية :

* نحو ٢٠٩,٥٥٣ مليون جنيه قيمة إيرادات تشغيل للغير ، ونحو ٧٥,٧١٨ مليون جنيه خدمات مباعة منها (نحو ٧١,٥٨٢ مليون جنيه قيمة عمولة توزيع النخالة ، نحو ٢,٥٨٩ مليون جنيه قيمة عمولة تخزين قمح أجنبى ، نحو ١,٥٤٧ مليون جنيه قيمة نقليات قمح محلي) وذلك خلال الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٤/٩/٣٠ دون إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية.

* نحو ١,٧٣٩ مليون جنيه قيمة نقليات قمح أجنبي خلال الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٤/٩/٣٠ ضمن حساب خدمات مباعة ، وذلك دون إجراء المطابقات اللازمة مع الشركة العامة للصوامع والتخزين.

- تضمنت الإيرادات (خدمات مباعة – نقليات قمح أجنبي ومحلي) فى ٢٠٢٤/٩/٣٠ بالخطأ مبلغ نحو ١,٦٤٩ مليون جنيه قيمة نقليات تخص العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ وصحته تأثير حقوق الملكية (أرباح مُرحلة).

- لم تتضمن الإيرادات (خدمات مباعة) فى ٢٠٢٤/٩/٣٠ المبالغ التالية :

* مبلغ نحو ٩٦٥,٩١٧ ألف جنيه قيمة بعض نقليات قمح أجنبي منقول بسيارات الشركة من ميناء دمياط إلي صومعة شبين الكوم بالمنوفية خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٤ عن الشركة العامة للصوامع والتخزين بالفواتير أرقام (٢٧٨٨ ، ٢٧٨٩ ، ٢٧٩١ ، ٢٧٩٢) المؤرخة ٢٠٢٤/٩/٣٠.

* مبلغ نحو ٧٣٤,٢٨٥ ألف جنيه قيمة عمولة تسويق القمح المحلي موسم ٢٠٢٤ عن الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٤/٩/٣٠ عن كمية ٣١٧٣,٧١٢ طن بالصوامع وكمية ٣٨٧,٤٦٢ طن بالشون.

- عدم سلامة قائمة التدفقات النقدية في ٢٠٢٤/٩/٣٠ حيث تبين ما يلي :

* إدراج مبلغ نحو ٤٨,٨٨٨ مليون جنيه كمتمم حسابى بحساب أرصدة الدائنون والأرصدة الدائنة.

* عدم تضمين القائمة لمبلغ نحو ٥٠ مليون جنيه قيمة ما تم تكوينه من مخصصات خلال فترة المركز المالي.

- بمراجعة قوائم تكاليف الأنشطة عن الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٤/٩/٣٠ تبين ما يلي :

* أن نظام التكاليف المتبع يفى فقط بأغراض تقييم المخزون دون باقي عناصر النظام ونوصى بتطويره.

* عدم سلامة قوائم تكلفة نشاط المكرونة (حر وتمويني) وذلك لوجود خطأ في حساب متوسط التكلفة والتي تم حسابها على أساس كمية الإنتاج وليس كمية الدقيق المُستخدم في تصنيع المكرونة كالمتبع في السنوات السابقة ، ووجود خطأ في كمية إنتاج المكرونة التمويني حيث تضمنت القائمة أن كمية الإنتاج ١٣٧٤,٩٤٠ طن وصحتها ١٠٩٦,٦٢٠ طن وكمية إنتاج المكرونة الحر حيث تضمنت القائمة أن كمية الإنتاج ٦٦,٤٠٠ طن وصحتها ٣٤٤,٧٢٠ طن.

- أسفرت نتائج أعمال بعض أنشطة الشركة عن خسائر بلغت نحو ٣,٠٨٩ مليون جنيه (خسائر بعض المخابز ، نشاط المكرونة الحرة).

الإستنتاج المتحفظ :

وفي ضوء فحصنا المحدود وبإستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه من ملاحظات وتعديلات كان يجب إجراؤها فلم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً :

- مازال الوضع قائماً بشأن عدم الإنتهاء من تقنين وضع يد الشركة على بعض الأراضي والعقارات التي آلت إليها بقرارات التأميم أو قرارات تخصيص بعضها محل دعاوى قضائية مازالت متداولة والبعض الآخر صدر به أحكام نهائية وما زال لم يتم التسجيل ومن أمثلة ذلك (مطحن سرس الليان القديم ، مطحن المعداوى بمنوف ، أرض مطحن قشعمي بدسوق ، شونة شبين القناطر).
- قامت الشركة بعقد جمعية عامة غير عادية بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٩ لتعديل المادة رقم (٣) من النظام الأساسي لها بإضافة نشاط تقسيم الأراضي والبناء عليها لإستغلالها في الأنشطة الثقافية والإجتماعية والترفيهية والإستثمار العقاري ..... إلخ ، إلا أنه حتي تاريخه لم تقم الشركة بالإستفادة من نشاط تقسيم الأراضي والإستثمار العقارى أو إستغلاله.
- عدم الإستغلال الأمثل للمبني الثقافي (الفندق والقاعة والكافية ومواقع أخري) والبالغ تكلفته الدفترية ٢٤,٣٩٠ مليون جنيه في ضوء ما تبين من ضعف نسبة مجمل الربح المُحقق من المبني الثقافي والتي تراوحت من ٠,٥٧% إلى ٤,٤٠% من التكلفة خلال الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتي ٢٠٢٤/٩/٣٠.
- ما زال لم يتم الحصول على مبلغ ١٢١,٦٦٦ ألف جنيه قيمة باقي المُستحق من مبلغ التعويض بشأن نزع ملكية جزء من أرض شونة دفرة والصادر بشأنها حكم لصالح الشركة.
- **بلغ رصيد حساب التكوين الإستثمارى فى ٢٠٢٤/٩/٣٠ مبلغ نحو ١٥,٠٣٩ مليون جنيه** متضمن مبلغ نحو ١٢,٢٧٥ مليون جنيه يتمثل في قيمة آلات ومعدات لبعض مطاحن الشركة تم شراء بعضها منذ عام ٢٠١٩ ولم تُستخدم حتى تاريخ نهاية الفحص في ٢٠٢٤/١٠/١٧ ، الأمر الذي يمثل مال عاطل وغير مستغل لم يتم الإستفادة منها أو إستغلالها ، وذلك رغم ما ورد بردود الشركة المُتكررة بأنه سوف يتم الإستفادة من هذه الآلات والمعدات فى تطوير مطاحن الشركة.
- عدم إستغلال بعض الطاقات المتاحة للشركة خلال العام المالي المُنتهي في ٢٠٢٤/٩/٣٠ مما إنعكس أثره على ربحية الشركة ، حيث تبين ما يلي :

* بلغت نسبة عدم إستغلال الطاقة المُتاحة لإنتاج الدقيق إستخراج ٧٢% (مطحن ٢٣ يوليو) ٣٧,٦١% ونسبة عدم إستغلال الطاقة المُستهدفة ١٨,٣١%.
* تدني الطاقة المستهدفة لمصنع مكرونة شبين الكوم والبالغة ١,٧١٥ ألف طن بنسبة ٥٥,٥٥% من الطاقة المتاحة والبالغة ٣,٠٨٧ ألف طن ، ويتصل بما سبق من عدم إستغلال الطاقة المُتاحة للمصنع بنسبة ٥٣,٣١% عدم إستغلال الطاقة المُستهدفة بنسبة ١٥,٩٦%.

* بلغت نسبة عدم إستغلال القدرة التعاقدية لمخبز طنطا (نواشف) ٨٨,٩٠% وعدم إستغلال الطاقة المستهدفة بنسبة ٥٥,٣٢%.

- تضمن مخزون قطع غيار فى ٢٠٢٤/٩/٣٠ أصناف راكدة وبطيئة الحركة بلغت تكلفتها نحو ٢٧٠,٨٦٤ ألف جنيه (طبقاً لحصر الشركة وبيانات الشركة المُسلمة لنا).

- تضمن مخزن إنتاج تام (ورش) في ٢٠٢٤/٩/٣٠ مبلغ نحو ٦٠,٩٥٨ ألف جنيه قيمة أصناف تم تصنيعها منذ ديسمبر ٢٠١٧ للخطوط البلدي التى تم تكهينها.

- تضمنت الإلتزامات طويلة الأجل في ٢٠٢٤/٩/٣٠ المبالغ التالية :

* نحو ٣,٩٤٤ مليون جنيه يتمثل فى (نحو ١,٨٥٥ مليون جنيه منذ ١٩٨٦/١٩٨٥ حتى ١٩٩١/١٩٩٠ عبارة عن بواقى الحصص النقدية ، نحو ٢,٠٨٩ مليون جنيه حصة العاملين عن الخدمات المحلية والمركزية ١٥%) بالمخالفة لتوصيات الجمعيات العامة العادية المتتالية للشركة بموالاة الشركة القابضة للصناعات الغذائية للحصول على القرارات المنظمة للتصرف فى تلك المبالغ.

* نحو ١,٥٩٥ مليون جنيه تمثل قيمة المُسدد من أحد المشترين منذ عدة سنوات تحت حساب قيمة أرض قشعمي بمدينة دسوق البالغ قيمتها نحو ٤,٥ مليون جنيه (بمعرفة الشركة القابضة للصناعات الغذائية).

- عدم وجود نظام للتكاليف البيئية يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبيئة وتبويبها طبقاً لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩ مما يلزم تداركه.

- عدم تحديث المعدلات المعيارية لعوامل الإنتاج منذ عام ٢٠١٤ وفقاً للتغيرات التى طرأت على جميع عوامل الإنتاج حتى عام ٢٠٢٤ مما يتطلب معه ضرورة تشكيل لجنة لإعادة دراسة المعدلات المعيارية لكل طن قمح مطحون وطن المكرونة لقياس كفاءة أنشطة الشركة وإحكاماً للرقابة وإتخاذ القرار المناسب ، فضلاً عن عدم قيام قطاع التكاليف بالشركة بقياس الإنحراف عن تلك المعدلات وعدم القيام بمقارنة تلك المعدلات بالفعليات لإتخاذ القرار المناسب بشأنها.

- لم يتم الإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة عن ربحية السهم بالمخالفة لكل من معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) – الخاص بالقوائم المالية الدورية – الفقرة (١١) والتى تنص على أنه " يجب عرض نصيب السهم الأساسى أو المنخفض في الأرباح بقائمة الدخل للفترة سواء بالنسبة للقوائم الكاملة أو المختصرة " ، ومعيار المحاسبة المصرى رقم (١) – الخاص بعرض القوائم المالية –

الفقرة (١٠٧) والتي تنص على أنه " على المنشأة أن تعرض سواء في قائمة التغيرات فى حقوق الملكية أو فى الإيضاحات عن أرباح الأسهم المعترف بها كتوزيعات على الملاك خلال الفترة المالية ونصيب السهم منها " .

- بمراجعة الخطة الإستثمارية لمشروعات الشركة والمنفذ منها خلال الفترة من ٢٠٢٤/٧/١ حتى ٢٠٢٤/٩/٣٠ تبين ما يلى :

* تراوحت نسب عدم تنفيذ الخطة الإستثمارية لمشروعات الشركة من ١٠٠% إلي ٤٢,٢٢%.

* إنفاق مبلغ نحو ٢٧٧ ألف جنيه على بعض المشروعات رغم عدم إعتماد أية مبالغ لها بالخطة الإستثمارية ، ومن ذلك (مخازن وشون وورش ومستودعات ، إحلال وتجديد صوامع الشركة ، إحلال وتجديد مخابز الشركة).

- في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الإلكترونية على مستوي الدولة ، لم تقم الشركة بإعداد نظام ربط إلكتروني لقطاعات الشركة بمناطقها المختلفة وعدم وضع نظام برنامج محاسبي إلكتروني (سيستم) للتحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي والأمر على هذا النحو يؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد وعدم مواكبة أهداف الدولة نحو التحول إلى مصر الرقمية.

تحريراً في ٢٠٢٤/١٠/ ≫

وكلاء الوزارة

نواب أول مدير الإدارة

(محاسب/ علي سيد علي)

(محاسب/ المعتز بالله محمد محمد)